**صلاحيات رئيس الجمهورية ودوره قبل الطائف (رداً على مقال الأستاذ حسن الرفاعي)**

24-09-2021 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**ميشال عون.**

[**A+**](javascript:zoomText(2);)[**A-**](javascript:zoomText(-2);)

**الدكتور وليد عبلا - جنيف**

نشرت "النهار" في عددها الصادر بتاريخ 28 آب المنصرم مقالا للقانوني الكبير الأستاذ حسن الرفاعي تناول فيه صلاحيات رئيس الجمهورية قبل الطائف. ومع تقديري للأستاذ الرفاعي فأنا لا أقره الرأي على عدد من النقاط الدستورية التي أثارها والتي غلب فيها الهوى السياسي على التحليل الدستوري البحت، وتستدعي إبداء بعض الملاحظات:  
  
1- ورد في المقال: إن رئيس الجمهورية لا صلاحية له، منذ ما قبل الطائف، لأنه غير مسؤول. الجواب: لا شك في أن الدستور ال[#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)ي جعل رئيس الجمهورية غير مسؤول سياسيا رغم الصلاحيات المهمة التي منحه إياها (المادة 60). ولكن القول إن رئيس الجمهورية لم تكن له صلاحيات لأنه كان غير مسؤول هو كلام "سياسي" يجافي الواقع الذي كان سائدا قبل الطائف ويخالف نصوص الدستور. لقد كانت السلطة الإجرائية منوطة برئيس الجمهورية (المادة 17)، وكان هو- على الأقل بمقتضى النص- الذي يعيّن الوزراء ويسمي من بينهم رئيسا ويقيلهم (المادة 53). من المهم أن نشير إلى أن المادة 53 المذكورة مقتبسة من المادة 64 من دستور الجمهورية الثانية الصادر في 4 تشرين الثاني 1848، والذي منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة لأنه منتخب من الشعب مباشرة (المادة 45)، وليس من دستور الجمهورية الثالثة (1875).  
  
2- فرض الدستور توقيع الوزير أو الوزراء المختصين على جميع "مقررات رئيس الجمهورية ما خلا تولية الوزراء وإقالتهم"، (المادة 54) لأنه في النظام البرلماني لا بد من وجود مرجعية دستورية تتحمل المسؤولية. ولكن، إذا كان التوقيع الوزاري في الجمهورية الثالثة أحد أهم أسباب ضعف موقع رئاسة الجمهورية، ففي لبنان لم يشكّل "التوقيع الوزاري" عقبة أمام ممارسة رئيس الجمهورية صلاحياته، بل اتخذ طابع تغطية رئيس الجمهورية ليس إلا، وذلك بسبب الواقع السياسي عندنا.  
  
3- ورد في المقال: "إن الصلاحيات كانت في يد الوزراء مجتمعين في مجلس الوزراء منذ العام 1943". هذا كلام مغاير للواقع! لقد كان رئيس الجمهورية هو الذي يتولى السلطة الإجرائية (م.17)، فكان هو رئيس مجلس الوزراء، يدعو إلى الجلسات ويترأسها ويضع جدول أعمالها، ولا ينعقد مجلس الوزراء إلا بحضوره. أما إذا اجتمع الوزراء برئاسة رئيس الوزراء وبغياب رئيس الجمهورية فهذا الاجتماع لم يكن "مجلس وزراء" بل "مجلس وزاري" أو "مجلس حكومي" ليست له صفة تقريرية، فلا يستطيع اتخاذ أي قرار. والحالة الوحيدة التي كان مجلس الوزراء يتولى السلطة الإجرائية فيها بغياب رئيس الجمهورية هي عند "خلو سدة الرئاسة" (المادة 62). إن الصلاحيات لم تكن يوما "في يد الوزراء مجتمعين" بل كان رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة الفعلية. ومن المفارقات أن مارونية الرئيس بقدر ما كانت دعامة ومصدر قوة له كانت، بالمقابل، عبئا عليه أو لنقل "أداة فرملة" لنفوذه. فالتوازن الطائفي والمشاركة، في مجتمع طوائفي، حدّا من استعمال الرئيس لصلاحياته وفق حرفية نصوص الدستور (مثلا: المادة 53).  
  
4- لعل أغرب ما ورد في المقال: "إن رؤساء الحكومات كانوا هم الذين يشكلون الحكومة، وكانوا يسايرون رؤساء الجمهورية في توزير بعض الأسماء صاحبة الكفاءة أو بعض المقربين لرؤساء الجمهورية". والسؤال: متى كان رؤساء الحكومات هم الذين يشكلون الحكومات، والأستاذ الرفاعي نفسه يقر بأنه "منذ 1943 بدأت تزداد صلاحيات رئيس الجمهورية"؟ ما هذا التناقض؟ ومن كان يأتي برؤساء الحكومات، أليس رئيس الجمهورية؟ بصراحة: هل كان باستطاعة أية شخصية سنية أن تصل إلى رئاسة الحكومة من دون دعم رئيس الجمهورية، إذ مَن منهم كان له حزب سياسي أو كتلة نيابية وازنة تمكّنه من فرض نفسه كرئيس حكومة؟ ألم يكلف رؤساء الجمهورية أشخاصا لتأليف الحكومة لم يكونوا نوابا ولم تكن لهم أية حيثية شعبية وأمّنوا لهم ثقة المجلس؟ من أتى بتقي الدين الصلح (تموز 1973) رئيسا للحكومة التي كان الأستاذ الرفاعي وزيرا فيها؟  
  
5- أما الاستشارات النيابية غير الملزمة فهي تقليد كان قد بدأه في الجمهورية الثالثة الرئيس (الخامس) فليكس فور " Faure" (1895- 1899)، وأخذ بها الرئيس بشاره الخوري. ولكن، إذا كانت هذه الاستشارات في فرنسا جدية إلى حد كبير، ففي لبنان كانت شكلية إلى حد بعيد. فرئيس الجمهورية هو الذي كان يوحي للنواب باسم الشخص الذي يريد تكليفه، وكان معظم النواب ينتظرون "كلمة السر" من فخامته فيتسابقون على تسمية مرشحه، كما كانوا خلال تلك الاستشارات يتركون "الخيار" لفخامته فيجيّر هذا الأخير أصواتهم لمَن يرغب في تكليفه. ولا بد أن الأستاذ الرفاعي، وهو نائب سابق، يعرف ذلك جيدا!  
  
6- يسجل الأستاذ الرفاعي عتبه على السياسيين المسيحيين والموارنة تحديدا لأنهم لا يحددون موقفا من تجاوزات الرئيس الحالي. أنا أؤيده تماما في هذا المأخذ. ولكن السؤال: أين القيادات المارونية؟ لقد ولّى زمن القادة الموارنة الكبار. لبنان حاليا في مرحلة انحطاط المنظومة السياسية عموما والمارونية خصوصا، لسوء حظ الموارنة بل ولبنان أيضا. وحده صوت غبطة البطريرك بشاره الراعي المدوّي يعوّض، نسبيا، عن هذه المحنة.  
  
7- استغرب الأستاذ الرفاعي، وعن حق، تغاضي مجلس النواب ورئيسه عن "تطاول رئيس الجمهورية المتمادي على أسس النظام البرلماني وضربه الدستور". ولكن، ماذا يؤمّل من مجلس نواب تخلى عن دوره الرقابي من زمان، ويتفرج على مسرحية تأليف الحكومة منذ أكثر من سنة من دون أن يحرك ساكنا كأنها تجري في دولة أخرى والبلاد في حالة انهيار؟ لقد تناسى النواب أنهم يمثلون هذا الشعب المنكوب وتلطوا وراء مبدأ الفصل بين السلطات. بئس هكذا نواب وهكذا منظومة حاكمة!  
  
في الختام أكرر تقديري للأستاذ حسن الرفاعي وأتمنى له دوام الصحة.